اليمن: تقييم ثماني سنوات من الحرب

أنور قاسم محمد الخضري*

*مركز المخا للدراسات الإستراتيجية- إسطنبول

ملخص: تناقش هذه الورقة مدى جدوى الحرب في اليمن، بالنِّسبة للأطراف المحلِّية والإقليمية والدّولية، وتحقيقها لأهدافها وأجنداتها، خلال ثماني السنوات المنصرمة، وتحاول الإجابة عن مدى اقتناع تلك الأطراف بما تحقَّق لها وإمكانية ذهابها لتسوية سياسية؛ وذلك بالنظر إلى إخفاق الأطراف المتصارعة في تحقيق حسم عسكري لمصلحتها، وبقاء اليمن ممزَّقًا إلى عدَّة مناطق تحكمها مليشيا متمرِّدة على الدَّولة، مع انهيار بنية الدَّولة إلَّا في رمزيتها «الشَّرعية» المعترف بها دوليًّا.

الكلمات المفتاحية: اليمن، الشرعية، التسوية السياسية، الحوثيين.

Yemen: An Assessment of Eight Years of War

ANWAR QASEM MOHAMMED ALKHUDHARI*

ORCID NO : 0000-0002-2981-7466

ABSTRACT: *This paper discusses the feasibility of the war in Yemen for the local, regional and international parties, and its achievement of its goals and agendas during the past eight years. It tries to answer the extent to which those parties are convinced of what has been achieved and the possibility of going to a political settlement. This is in view of the failure of the conflicting parties to achieve a military settlement in their interest, and the survival of Yemen torn into several regions ruled by a militia rebellious against the state, with the collapse of the structure of the state except in its internationally recognized "legitimate" symbolism.*

Keywords:Yemen, legitimacy, political settlement, Houthis.

*Mokha Center for Strategic Studies-Istanbul

رؤيـــة تركيـــة
2023-(2/12)
145 - 176

DOI:10.36360/1560-012-002-009

تمهيد: دوامة الحرب في اليمن:

تداخلت في الشَّأن اليمني، منذ عام 2011م، عدَّة أطراف إقليمية ودولية؛ نظرًا لما ترجمه المشهد العام مِن تزعزع للنِّظام الحاكم في حينه، الذي كان يمثِّل عامل ضبط لإيقاع الحراك السِّياسي اليمني أمام المجتمع الدّولي والقوى المتحكِّمة به. إذ كان لا بُدَّ مِن عدم إفلات زمام الأمور عن السَّيطرة، في بلد يمتلك موقعًا ذا أهمية إستراتيجية إقليميًّا ودوليًّا، وإمكانيَّات -بشرية ومادية- تتيح له النُّهوض والتَّحوُّل إلى قوَّة إقليمية مؤثِّرة.

ومع خروج الاتِّحاد السُّوفيتي مِن المسرح العالمي، وسقوط المنظومة الاشتراكية الأممية، بما فيها اليمن الجنوبي، أصبحت اليمن في قبضة القطب الغربي، بزعامة الولايات المتَّحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا؛ فالدَّولتان حاضرتان بقوَّة في المنطقة منذ عام 1990م، ولهما روابطهما التَّاريخية والعسكرية والسِّياسية والاقتصادية باليمن؛ وقد كانت بريطانيا دولة محتلَّة للجنوب حتَّى عام 1967م، فيما ظلَّت الولايات المتَّحدة سندًا لنظام الحكم في الشَّمال، عبر محطَّات متعدِّدة.

وفي حين كانت المملكة العربية السُّعودية الطَّرف الإقليمي الأبرز في التَّأثير في المشهد اليمني، منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وحتَّى الآن، تمكَّنت جمهورية إيران الإسلامية التي أُسِّست عام 1979م، وفق منظور الفكر السِّياسي الشِّيعي الخميني، مِن اختراق السَّاحة اليمنية، وتشكيل قوى موالية لها ومنخرطة في مشروعها الإقليمي. وقد تتوَّجت جهود إيران في اليمن بوصول جماعة الحوثي إلى السُّلطة، عبر الانقلاب المسلَّح الذي قادته الجماعة بالتَّحالف مع الرَّئيس اليمني الأسبق، علي عبد الله صالح، والقوى الموالية له، بعد خروجه مِن السُّلطة، وبدعم مِن بعض الدُّول الخليجية، في 21 سبتمبر 2014م.

بهذا أصبحت اليمن مسرحًا للصِّراع الإيراني الخليجي؛ خصوصًا عقب إعلان السُّعودية عن تشكيل «التَّحالف العربي»، وتدخُّلها عسكريًّا في اليمن، بإطلاق عملية «عاصفة الحزم».

هذه الأحداث، وما تبعها مِن تدخُّلات خارجية، قادت لتشكيل مشهد معقَّد مِن القوى المحلِّية اليمنية المتنوِّعة، المتنازعة سياسيًّا، والمتصارعة عسكريًّا، وهذا أطال أمد القتال الدَّائر على أكثر مِن جبهة، وأدى إلى حرب الوكالة التي انخرط فيها الجميع لزامًا، بحثًا عن سند خارجي للوقوف أمام الإخوة الخصوم!

ومِن ثَمَّ يمكن الحديث عن عدَّة أطراف في الحرب الدَّائرة في اليمن، على النَّحو الآتي:

الأطراف الدّولية:

منذ أزمة الخليج الثَّانية عام 1990م، التي فتحت أبواب دول الخليج أمام الوجود العسكري الغربي المباشر والمعلن، أصبحت منطقة الجزيرة العربية في قبضة الولايات المتَّحدة وبريطانيا. وعزَّزت أحداث 11 سبتمبر 2001م مِن تلك القبضة، ومِن مسعى الولايات المتَّحدة وبريطانيا في الهيمنة العالمية، تحت لافتة «الحرب على الإرهاب»، التي خاضت الدَّولتان بموجبها حروبًا عسكرية بهدف الاحتلال، ضدَّ كلٍّ مِن أفغانستان والعراق، انطلاقًا مِن القواعد العسكرية في الخليج.

مع تأمين القوى الغربية لمصادر الطَّاقة في منطقة الخليج، مِن خلال حضورها العسكري الواسع، بات النِّظام العالمي يُدار بسياسة القطب الأوحد، بزعامة الولايات المتَّحدة؛ وباتت سياسة دول المنطقة العربية المجرَّدة مِن الشَّرعية الشَّعبية، والقوَّة العسكرية، والتَّعاون المشترك، خاضعة لتلك الهيمنة الغربية، ومستجيبة لمطالبها، حرصًا مِن القوى المتمسّكة بالسُّلطة فيها على بقائها، واستمرار حكمها.

ومِن ثَمَّ، فإنَّ حضور الولايات المتَّحدة وبريطانيا في تشكيل المشهد العربي وإدارته عمومًا، والخليجي خصوصًا، أمر مفروغ مِنه، وتترجمه حالة الثَّورة المضادَّة التي بدأت في مصر عام 2013م، ضدَّ مكتسبات ثورات «الرَّبيع العربي» التي انطلقت مِن تونس في ديسمبر 2010م، وأسهمت تلك الثورات في إسقاط نظام زين العابدين بن علي في تونس، ونظام محمَّد حسني مبارك في مصر، وعلي عبد الله صالح في اليمن، ومعمَّر القذَّافي في ليبيا، وأوشكت أن تزيح نظام بشَّار الأسد في سوريا، وطالت المملكة الأردنية الهاشمية المجاورة لـ«إسرائيل»، ومملكة البحرين القريبة مِن منابع النَّفط الخليجية، والمملكة المغربية بالقرب مِن مضيق جبل طارق.

تاريخيًّا، وعالميًّا، أسهمت كلٌّ مِن الولايات المتَّحدة وبريطانيا في إشعال فتيل العديد مِن الحروب والصِّراعات، ودعم العديد مِن الانقلابات، ودعم الكثير مِن القوى الخارجة عن السُّلطة والقانون، سعيًا في تحقيق مصالحهما؛ وهذا كلُّه انطلاقًا مِن تعزيز نفوذهما الدّولي، مِن خلال تمكين حلفائهما، وتوسيع مصالحهما. ولم تغب الدَّولتان عن الحضور والتَّأثير في المنطقة العربية منذ قرن مِن الزَّمان، مِن خلال تدخُّلاتهما المباشرة أو عبر الوكلاء الإقليميِّين أو المحلِّيين.

انطلاقًا مِن هذه المقدِّمة، يمكن تناول التَّدخل البريطاني والأمريكي في اليمن.

بريطانيا:

تتعامل بريطانيا مع اليمن على أنه جزء مِن مستعمراتها التَّاريخية في المنطقة، التي لا تزال تحتفظ بوجود عسكري فيها، ونفوذ سياسي عليها عبر الأسر الحاكمة. وهي تُعَدّ فاعلًا محوريًّا في الشَّأن والملفِّ اليمني، منذ وقت مبكِّر جدًّا، كما أنَّها تمسك بالملفِّ اليمني في الأمم المتَّحدة، وهي مَن يقترح مشروعات القرارات والبيانات الخاصَّة به.

في يوليو 2011م أعربت بريطانيا عن تأييدها التَّام لـ «المبادرة الخليجيَّة»، ودعت الرَّئيس «صالح»، للاستجابة لها[1]. وكانت ضمن الدُّول الرَّاعية للمبادرة، وحاضرة في معظم الاجتماعات الَّتي عُقِدت بشأن اليمن، منها جهود الدَّعم الاقتصادي ضمن «مجموعة أصدقاء اليمن»[2]. بالإضافة إلى حراكها الدُّبلوماسي بين العواصم العربيَّة والغربيَّة، وهي عضو في «اللَّجنة الرُّباعية»[3]، وفي الجهود التي حفَّت انعقاد جلسات مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل (2013م/ 2014م)، والإعدادات السَّابقة له. وهي عضو داعم لـ«التَّحالف العربي»[4]، في عمليَّاته العسكرية باليمن.

وتمارس بريطانيا دورًا حافزًا لـ«السَّلام»، لكنَّه في حقيقته سلام ترتضيه هي والولايات المتَّحدة، لا السَّلام الَّذي ينشده الشَّعب اليمني. فبالرَّغم مِن أنَّ الدَّولتين تناصران شعارات الحقوق والحرِّيَّات والدِّيمقراطيَّة، إلَّا أنَّهما في المنطقة العربيَّة ساندتا منذ عقود الأنظمة الاستبداديَّة، وقدَّمت لها كلّ الإمكانات والقدرات والتَّسليح. كما أسهمتا معًا في رسم صراعات المنطقة عبر سياساتهما المعتمِدة على توظيف تباينات المنطقة وتناقضاتها العرقيَّة والدِّينيَّة والمذهبيَّة والسِّياسيَّة وغيرها.

ولا تزال بريطانيا تمسك العصا -إعلاميًّا، في الصِّراع القائم، مِن الوسط، فهي تؤيِّد «الشَّرعيَّة»، لكنها لا تقف جادَّة في دعمها لإنهاء الانقلابات والتَّمرُّدات المدعومة مِن أطراف إقليميَّة (إيران، السُّعوديَّة، الإمارات). وفي حين تقدِّم بريطانيا السِّلاح والذَّخيرة والتَّدريب للجيش السُّعودي في حربه ضدَّ الحوثيِّين، إلَّا أنَّها في المقابل تدعو لإيقاف الحرب، والانخراط في عمليَّة «السَّلام» بإشراك جميع الأطراف بدون قيد أو شرط! وهي بذلك تسعى لبقاء حالة الـ«لَّا سلم» والـ«لَّا حرب»، وهذا بدوره يخدم استمرار صفقات السِّلاح مِن ناحية، وإبقاء دورها الوصائي مِن ناحية أخرى. فهي وإن طالبت بالرُّجوع إلى عمليَّة السَّلام، تُبقِي أسباب الأزمة والصِّراع كما هي، دون علاج. ففي 14 أكتوبر 2016م، عبَّر مندوب بريطانيا الدَّائم لدى الأمم المتَّحدة عن عزم بلاده طرح مشروع قرار على أعضاء مجلس الأمن حول اليمن، يدعو إلى «الوقف الفوري للأعمال العدائيَّة، واستئناف العمليَّة السِّياسيَّة في اليمن»! وهذا منظور يساوي بين مساعي الدَّولة لاستعادة شرعيَّتها

والقضاء على الانقلاب، وبين ما تمارسه قوى الانقلاب بصنعاء مِن هجوم وقتال ضدَّ «الشَّرعيَّة»، وتهديدٍ لأمن دول الجوار والمنطقة وسلامتها، وهو لا يعني سوى رغبة لندن في تطبيع الانقلاب والقبول بنتائجه.

> **أتاحت الحرب لعدد من الدُّول الغربية بيع أسلحتها وتقديم خدماتها اللوجستية بمقابل مالي لدول «التَّحالف»، وبشكل أخص للسُّعودية والإمارات**

وقد سعت بريطانيا، في 16 نوفمبر 2018م، إلى تقديم مشروع قرار، إلى مجلس الأمن، يطالب بوقف فوري للقتال الدّائر في السَّاحل الغربي لليمن، واستئناف إيصال المساعدات إلى البلاد! في وقت كانت الحكومة «الشَّرعيَّة» تسعى لتحرير مدينة الحديدة، وميناءها، مِن قبضة مليشيا جماعة الحوثي، وهو ما يعزِّز فرصة القضاء على الانقلاب واستعادة الدَّولة.

واقعيًّا، تفضِّل بريطانيا بقاء الحوثيِّين قوَّة مناوئة للإسلاميِّين في اليمن[5]، لذلك تصرُّ على عدّهم جزءًا مِن أيِّ حلٍّ سياسيٍّ مقبل في اليمن[6]. وفي المقابل تسعى جماعة الحوثي لتقديم نفسها حليفًا لبريطانيا والولايات المتَّحدة ضدَّ «الإرهاب»، ومَن يصفونهم بـ«القاعدة» و«الدَّواعش» و«التَّكفيريِّين»، في إشارة إلى جميع أطياف التَّيَّار الإسلامي المخالف لهم؛ لهذا فهم يحظون بدعم الدَّولتين. وقد نقلت وكالة «بلومبيرغ» الأمريكيَّة، عن عضو المجلس الأوربِّي للعلاقات الخارجيَّة في لندن، «آدم بارون»، قوله: «إنَّ صعود السَّلفيِّين المتطرِّفين، والانتشار العام للجماعات المسلَّحة، يخلق وضعًا خطرًا في اليمن. وحتَّى لو اختفى الحوثيُّون مِن الصُّورة فإنَّه من الصَّعب وضع هذه القطَّة في الحقيبة»، في إشارة لصعوبة السَّيطرة على العناصر المتشدِّدة.[7]

صحيح أنَّ بريطانيا تدعم السُّعوديَّة في حربها في اليمن، بتقديم الأسلحة والتَّدريب لها، إلَّا أنَّ ذلك يأتي مِن منطلق الرِّبح المادي؛ فقد باعت الحكومة البريطانيَّة أسلحة للسُّعوديَّة، منذ بدء الحرب في اليمن، بمبلغ لا يقلُّ عن 5.3 مليارات جنيه إسترليني[8]. وقد أتاحت الحرب لعدد مِن الدُّول الغربية بيع أسلحتها، وتقديم خدماتها اللُّوجستية، بمقابل مالي لدول «التَّحالف»، وبشكل أخص للسُّعودية[9] والإمارات. وقد قدَّرت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية كلفة الحرب في اليمن في الأشهر السِّتَّة الأولى فقط، بنحو (725) مليار دولار، مِنها الصَّفقات العسكرية للسُّعودية[10].

وكشفت صحيفة «ديلي ميل» البريطانيَّة عن دور لندن في حرب اليمن، مِن خلال قيام الجيش البريطاني بتدريب قوَّات سعوديَّة بشكل سرِّيٍّ. وهذا يدلُّ على الحكومة البريطانيَّة ملايين الدُّولارات، عبر عقود التَّعاون والتَّدريب. لذلك، أكَّد النَّائب في البرلمان

البريطاني والوزير السَّابق للتَّنمية الدّوليَّة، «أندرو ميتشيل»، أنَّ المملكة المتَّحدة متواطئة بشكل مخزٍ في هذه الحرب، وبطريقة تُعَدّ انتهاكًا لاتِّفاقيَّات «جنيف»[11].

وبالرَّغم من دعوة البرلمان الأوربِّي إلى فرض حظر على جميع أطراف الصِّراع في اليمن، وأطراف الحرب الخارجية، بشأن بيع وتصدير وتوريد الأسلحة والمواد ذات الصِّلة إلى اليمن، وفرض عقوبات على الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، إلَّا أنَّ بريطانيا لم تلتزم بذلك، إذ أشارت تقارير إلى أنَّ قيمة عقود التَّسليح والمعدَّات العسكرية التي قدَّمتها بريطانيا للسُّعودية بلغت (3.3) مليار جنيه إسترليني منذ مارس 2015م، بحسب منظَّمة العفو الدّولية، وهيومن رايتس ووتش، والاتِّحاد الأوربِّي[12].

وقد أسهم المبعوث الأممي (بريطاني الجنسية)، «مارتن غريفيث» (13 فبراير 2018م- 11 يوليو 2021م)، في إطالة أمد الحرب، وهذا أتاح للأطراف المتمرِّدة على الدَّولة والمنقلبة على السُّلطة، شمالًا وجنوبًا، من التَّمكُّن وبناء قدراتها العسكريَّة والأمنيَّة، وبسط سيطرتها على مناطق النُّفوذ الَّتي انتزعتها من الدَّولة. وفي حين كان يدَّعي تحقيق نجاحات وتفاهمات بين الأطراف المتصارعة كان الميدان يشهد على تقلُّص «الشَّرعيَّة» نفوذًا وقدرة. كما عمل «غريفيث» على التَّعامل مع أطراف أخرى كطرف ندٍّ للحكومة اليمنيَّة «الشَّرعيَّة»، المعترف بها دوليًّا ممثِّلًا وحيدًا لليمن، وهو ما تسبَّب في تأزيم الوضع اليمني واستنكار الحكومة الشَّرعيَّة لمواقفه!

إذ أبلغ الرَّئيسُ هادي، في رسالة موجهة للأمين العام للأمم المتَّحدة، في شهر مايو 2019م، عن عدم رضاه عن أداء «غريفيث»، مؤكِّدًا عدم «القبول» باستمراره إلَّا بتوفير «الضَّمانات الكافية» من قبل الأمين العام شخصيًّا، بما «يضمن مراجعة التَّجاوزات، وتجنُّب تكرارها»، مضيفًا أنَّ «غريفيث يصرُّ على: التَّعامل مع ميليشيا الحوثي بوصفها حكومة أمر واقع، ويساويها بالحكومة الشَّرعيَّة، ويحرص باستمرار على لقاء منتحلي صفات حكومة لا مشروعيَّة لها خارج إطار القرار الدّولي (2216)، ومحاولاته الدؤوبة خارج إطار القرارات الدّوليّة لتوسيع أطراف الحوار عبر إصراره على إضافة ممثِّلين على طاولة المفاوضات، في مسعى مشبوه لخلط الأوراق، وتجاوز مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ووصف إحاطة المبعوث الأممي أمام مجلس الأمن، في 15 مايو (2019م)، بأنَّها نموذج للخرق الفاضح للتَّفويض الممنوح له كمبعوث أممي. وأشار الرَّئيس هادي إلى أنَّ تجاوزات المبعوث الأممي تُعَدُّ تهديدًا «بانهيار فرص الحلِّ الَّذي يتطلَّع له أبناء الشَّعب اليمني»[13].

وبعد ثماني سنوات مِن الحرب، حقَّقت بريطانيا جملة مِن الأهداف والأجندات الخاصَّة بها؛ لذا فهي تبدو وقد اكتفت بهذا الحدِّ مِن الصِّراع، لتتمَّ صياغة المشهد اليمني وفق تسوية سياسية جديدة، تتجاوز المرجعيَّات الثَّلاث. وممَّا تحقَّق لها مِن أهداف وأجندات ما يأتي:

- القضاء على الحلم الإسلامي:

ظلَّت بريطانيا خصمًا لدودًا لكلِّ مشروعات الاستقلال والنَّهضة التي سعت لها شعوب المنطقة العربية والإسلامية، وأسهمت في زرع الكيان الصُّهيوني في الوطن العربي، وخاضت عدَّة حروب عدوانية ضدَّ شعوب المنطقة ودولها، في مصر والشَّام والعراق وأفغانستان. كما أنَّها ومنذ عام 2013م باتت منحازة إلى صفِّ الثَّورات المضادَّة، بوقوفها إلى جانب دول الإقليم التي مثَّلت رأس حربة في تلك الثَّورات المضادَّة.

في مارس 2014م، كوَّنت حكومة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، «ديفيد كاميرون»، لجنة لإعداد مراجعة داخلية خاصَّة بدراسة أدبيَّات وفكر ونفوذ وأنشطة جماعة «الإخوان المسلمين»، داخل وخارج بريطانيا، وعلاقتها بتنظيمات «متطرِّفة» أو «متطرِّفة/ عنيفة».

وقد أُثيرت شَّائعات حول دور دولة نفطية في الضَّغط لإصدار تقرير سلبي عن جماعة «الإخوان» يُمَهِّد لتصنيفها «منظَّمة إرهابية»، في مقابل استثمارات وصفقات أسلحة تشتريها مِن بريطانيا بمليارات الجنيهات[14].

وفي ديسمبر 2015م، أصدرت الحكومة البريطانية ملخَّصًا مِن ثماني صفحات، أسمته «مراجعة الإخوان المسلمين: النَّتائج الأساسية»، لخَّصت فيه أهمَّ نتائج التَّقرير الذي قيل إنَّه تجاوز ست مئة صفحة. واتَّجه الملخَّص إلى إدانة الجماعة بشكل غير مباشر، إذ نصَّ على أنَّ الجماعة ليست «إرهابية»، وإن كانت انخرطت في أنواع مِن العمل المسلَّح في عدَّة بلدان، وأوقات زمنية مختلفة، وأنَّ «عضويتها أو الارتباط أو التَّأثُّر بها قد يُعدُّ مؤشِّرًا على تطرُّف مستقبلي محتمل»، مؤكِّدًا أنَّ قول الجماعة: إنَّها استخدمت فقط وسائل سلمية منذ نشأتها، قول «غير صحيح»، مشيرًا إلى أنَّ «كتابات مفكِّري الإخوان استُخدِمَت لشرعنة إرهاب القاعدة».[15]

ومؤخَّرًا، حذَّر رئيس الوزراء الأسبق، «توني بلير»[16]، مِن «الإسلام السِّياسي»، وقال: إنَّ «الإسلام السِّياسي، سواء أكان مِن ناحية العقيدة أم العنف، هو تهديد أمني مِن الدَّرجة الأولى؛ وإذا لم تتم السَّيطرة عليه فسوف يأتي إلينا، حتَّى لو كان مركزه بعيدًا عنَّا، كما بيَّنت هجمات 11 سبتمبر 2001م»، مؤكِّدًا أنَّه «تهديد عالمي يزداد سوءًا»، ودعا القوى العالمية، وبينها حلفاء بريطانيا مِن غير الغربيين، إلى الاتِّحاد بهدف اعتماد «إستراتيجية مشتركة»، ورأى أنَّ لدى الصِّين وروسيا والعديد مِن الدُّول الإسلامية مصلحة في مواجهة «الإسلام الرَّاديكالي».[17]

هذا التَّحالف الذي يشير إليه «بلير»، عبَّرت عنه سياسة الحكومة البريطانية المتخادمة مع جماعة الحوثي في اليمن، فقد حاولت بريطانيا، منذ عام 2018م، إصدار قرار أممي جديد مِن مجلس الأمن، بديلًا عن القرار (2216)، الصَّادر في 2015م؛ كما صرَّح السَّفير البريطاني لدى اليمن، «ريتشارد أوبنهايم»، في مقابلة صحيفة، في أكتوبر 2021م، بأنَّ هناك حاجة لإصدار قرار جديد نظرًا للفجوة التي حدثت بين مضمون القرار (2216) والوضع القائم على الأرض، وأنَّ ذلك سينعكس على أيِّ تسوية سياسية مقبلة[18]. كما «أعلنت بريطانيا في أكثر مِن موقف وقوفها الصَّارخ مع استمرار بقاء جماعة الحوثي الإرهابية، فمن إفشال تحرير الحديدة، إلى الضَّغط في فرض رؤى عبثية للسَّلام، وانتهاء بموقفها الأخير على لسان سفيرها مِن جرائم الإرهاب الحوثي ضدَّ موانئ اليمن، وإصراره على إدانة فعل الإجرام دون تسمية المجرم وإدانته»[19].

- إبقاء اليمن ضعيفًا وفي حالة التَّبعية:

سياسة إضعاف اليمن ظلَّت نهجًا متَّبعًا لحكومة بريطانيا حتَّى الوقت الرَّاهن؛ فقد عملت زمن الاحتلال على تفتيت بناه السِّياسية والاجتماعية، ثمَّ رسخَّت الانفصال، ودعمت نظام الإمامة ضدَّ ثورة 26 سبتمبر، ومكَّنت بعد خروجها مِن الجنوب القوى اليسارية للإمساك بالحكم، إمعانًا في تدمير بناه الاجتماعية والثَّقافية والاقتصادية.

وكانت بريطانيا، إلى جانب الولايات المتَّحدة وفرنسا، قد صعَّدت مِن ضغوطها لإيقاف العمليَّات العسكرية للحكومة الشَّرعية بشأن تحرير الحديدة مِن قبضة جماعة الحوثي عام 2018م، تحت ذريعة المخاوف الإنسانية[20]. وهو ما أسهم في إبقاء قوى الانقلاب متحكِّمة بصنعاء وما حولها مِن المناطق، بما في ذلك الميناء الذي يمدُّها بالموارد المالية، ويكسر أيَّ حصار عليها.

وفضلًا عن ذلك لا تزال بريطانيا تسعى عمليًّا إلى فصل الجنوب عن الشَّمال، وذلك منذ وقت مبكِّر.

- ضمان الهيمنة الغربية وأمن «إسرائيل»:

تُعَدُّ بريطانيا السَّند الأوَّل لهجرة الصَّهاينة إلى فلسطين، والرَّاعي الأهم لقيام دولة «إسرائيل»، وقد شاركت في الهجوم والعدوان على مصر دفاعًا عن الكيان الصُّهيوني، وظلَّت ملتزمة -هي والولايات المتَّحدة- بتفوُّق «إسرائيل» على دول المنطقة، منذ إعلان تأسيسها عام 1948م. وقد شاركت بريطانيا الولايات المتَّحدة في غزوه العراق، عام 2003م، بعد أن أصبحت بغداد قوَّة عسكرية تهدِّد التَّفوُّق الإسرائيلي على العرب.

ونظرًا لخطورة موقع اليمن الإستراتيجي على بوابة البحر الأحمر الجنوبية فإنَّ مِن الطَّبيعي ضمانًا لبقاء هذا الممرِّ الملاحي مفتوحًا أمام القوى الغربية، ومعها «إسرائيل»، أن تظلَّ اليمن في حالة عجز أو ضعف أو ارتهان، كي لا تستحيل قوَّة متحكِّمة في مضيق باب المندب. ولهذا حرصت الدُّول الغربية أن تكون اليمن تحت «البند السَّابع» مِن ميثاق الأمم المتَّحدة، في تعبير عن إرادة لفرض التَّدخُّل الخارجي بصيغة أممية ودولية. فقد صدر قرار مجلس الأمن رقم (2216)، بشأن اليمن، في 14 أبريل 2015م، بموجب الفصل السَّابع مِن ميثاق الأمم المتَّحدة.

- النَّفاذ إلى السَّاحة اليمنية عسكريًّا وأمنيًّا:

مع عجز الدَّولة اليمنية، وتخادم «التَّحالف» مع الأجندات الأمريكية والبريطانية في المنطقة، بات الحضور العسكري والأمني البريطاني والأمريكي أمرًا مؤكَّدًا، في ضوء

التَّقارير المختلفة، التي تشير بعمومها إلى دخول قوَّات بريطانية في محافظة المهرة[21] جنوبي اليمن. وكان رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون»، قال -في 24 مارس 2021م: إنَّه لا يستبعد نشر قوَّات بريطانية في اليمن، في إطار مهمَّة مستقبلية للأمم المتَّحدة، إلَّا أنَّه شدَّد على أنَّ «ظروف اليمن يجب أن تكون مختلفة تمامًا عمَّا هي عليه الآن، حتَّى نتمكَّن مِن المضي قدمًا في النُّزول على الأرض»[22].

ووجود القوَّات البريطانية يترافق في المنطقة مع وجود القوَّات الأمريكية، إذ يُعَدُّ البلدان متحالفين على مستوى القضايا المتعلِّقة بالمنطقة، منذ وقت مبكِّر. فقد اشتركا في غزو أفغانستان والعراق، ولهما حضورهما في سوريا وليبيا، فضلًا عن قواعدهما العسكرية المنتشرة في الخليج.

- تحقيق مردود اقتصادي:

حقَّقت بريطانيا مِن وراء الحرب على اليمن أرباحًا كبيرة جدًّا، وعوائد مالية ضخمة، نتيجة محاولات السُّعودية والإمارات كسب صوتها ومواقفها على مستوى مجلس الأمن والأمم المتَّحدة، والتَّحرُّك الدُّبلوماسي في أروقة السِّياسة العالمية، فضلًا عن عقود بيع السِّلاح، والتَّدريب، والدَّعم اللُّوجستي، التي تقدِّمها لندن لدولتي «التَّحالف».

وبحسب «معهد أستكهولم الدّولي لأبحاث السَّلام»، فإنَّ بريطانيا تأتي في المرتبة الثَّانية في توريد الأسلحة الرَّئيسة للسُّعودية، بعد الولايات المتَّحدة. ومثَّلت مشتريات السُّعودية (43٪) مِن إجمالي مبيعات السِّلاح البريطاني، خلال العقد المنصرم. ويوضِّح «جوناثان بيل»، مراسل شؤون الدِّفاع في «بي بي سي» أنَّ شركة «بي إيه إي سيستيمز»، وهي أكبر شركة دفاع بريطانية، باعت السُّعودية، في عام 2018م وحده، أسلحة تقدَّر بـ(2.6) مليار جنيه إسترليني. ونشرت صحيفة «الغارديان»، في أبريل 2019م، تقريرًا حول مبيعات شركة «بي إيه إي سيستيمز» البريطانية، المختصَّة بالطَّائرات والمقاتلات، بعنوان «بي إيه إي سيستيمز باعت أسلحة للسُّعودية بأكثر مِن 15 مليار جنيه إسترليني، خلال حرب اليمن»، مشيرة إلى أنَّ المبيعات جرت على مدار خمس سنوات. ويقول التَّقرير: إنَّ «المعلومات المنشورة تكشف أنَّ صادرات الأسلحة البريطانية إلى السُّعودية، منذ بداية حرب اليمن، تفوق بكثير مبلغ 5.3 مليارات جنيه إسترليني»، وهو ما يمثِّل القيمة القصوى المسموح بها بحسب رخصة التَّصدير القانونية. وأضافت «الغارديان» أنَّ (83٪) مِن صادرات الأسلحة البريطانية عام 2013م ذهبت إلى السُّعودية. ومِن جانبها ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أنَّ السُّعودية سوق كبيرة لمصنِّعي السِّلاح البريطاني، فبين أبريل 2015م ومارس 2018م، رخَّصت الحكومة البريطانية بيع معدَّات عسكرية لا

تقلُّ قيمتها عن (4.7) مليارات جنيه إسترليني؛ وما قيمته (860) مليون جنيه إسترليني لشركاء السُّعودية في «التَّحالف»[23].

وفي حين قدَّمت الحملة (ضدَّ تجارة الأسلحة) طلب استصدار أمر بإلغاء تراخيص تصدير أسلحة بريطانية، تُقَدَّر بمليارات الجنيهات، لـ«التَّحالف» لاستخدامها في اليمن، بما ينتهك القانون الإنساني، فإنَّ المحكمة العليا في بريطانيا رفضت الطَّلب، مؤكِّدة أنَّ هناك تعاونًا سياسيًّا وعسكريًّا واسع النِّطاق مع السُّعودية[24]. غير أنَّ محكمة الاستئناف البريطانية، حكمت -في يونيو 2019م- بأنَّ آلية اتِّخاذ القرار بشأن بيع الأسلحة للسُّعودية غير قانونية، وقضت بأنَّ الحكومة خالفت القانون بسماحها تصدير أسلحة إلى السُّعودية من دون إجراء تقييمات كاملة بشأن ما إذا كان «التَّحالف» ارتكب انتهاكات للقانون الإنساني الدّولي، خلال الصِّراع باليمن[25].

رغم ذلك، استأنفت الحكومة البريطانية مبيعاتها مِن الأسلحة للسُّعودية في يوليو 2020م، وقد علَّقت صحيفة «نيويورك تايمز» على ذلك بأنَّ بريطانيا ليست وحدها مَن تسعى للدَّفع قدمًا بمبيعات الأسلحة إلى السُّعودية، فعلى الرَّغم مِن معارضة الكونغرس، أبلغت الخارجية المشرِّعين الأمريكيين، رسميًّا، في يناير 2019م، عن عزمها المضي

في صفقة بيع صواريخ موجَّهة متقدِّمة، بقيمة (478) مليون دولار للسُّعودية. وقد علَّق «آلين سميث»، المتحدِّث باسم الشُّؤون الخارجية في الحزب الوطني الإسكتلندي المعارض، على قرار الاستئناف بقوله: «إنَّ الحكومة قدَّمت الأرباح المادية مرارًا على السَّلام بشكل مخز».[26]

الولايات المتَّحدة الأمريكية:

مِن غير المجدي دراسة السِّياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليمن بمعزل عن سياستها الخارجية عمومًا، وتجاه المنطقة العربية خصوصًا، وعن فهم مخاوفها ومصالحها وأجنداتها العسكرية والأمنية والاقتصادية بالمنطقة. فالولايات المتَّحدة تنظر إلى اليمن على أنه بلد عربي مسلم، يقع في الجوار مِن مصالحها القومية في الخليج، وعلى ضفاف أهمِّ الممرَّات المائية حساسيَّة في العالم (باب المندب)، بمخزون بشري كبير، وامتداد صحوي إسلامي متصاعد، ومسهم في العديد مِن ساحات المواجهة بطبيعته ''الجهادية'' ونفسيَّته اليمانية المقاتلة.

تركَّزت علاقة الولايات المتَّحدة باليمن منذ التِّسعينيَّات في المجال الأمني، بوصف اليمن -في منظور صانع السِّياسات والقرار الأمريكي- بيئة مهدِّدة للمصالح الأمريكية في المنطقة، وللملاحة الدّولية؛ خاصَّة بعد بروز «تنظيم القاعدة»، وانخراط عدد مِن أعضائه «اليمنيين» في هجمات مختلفة ضدَّ الوجود والمصالح الأمريكية في دول عدَّة، ومن ذلك الهجوم على المدمِّرة الأمريكية «إس إس كول»، قبالة ميناء عدن، عام 2000م.[27]

وقد اتَّسمت سياسات واشنطن المتعاقبة بالاهتمام بالتَّرتيبات الأمنية والعسكرية لمكافحة ما تصفه الإدارة الأمريكية بـ«الإرهاب» في اليمن، مِن خلال بناء شبكة مِن التَّحالفات المختلفة، على صعيد السُّلطة، والدَّولة، والأحزاب والمجتمع. ومنذ عام 2001م، إثر أحداث 11 سبتمبر، وضعت واشنطن اليمن ضمن قائمة الدُّول التي تسعى إلى استهدافها عسكريًّا[28]. وتزايدت مؤشِّرات التَّدخُّل الأمريكي في اليمن عقب أحداث سبتمبر، إذ تردَّد -حينها- أنَّ اليمن بات ضمن قائمة الدُّول المستهدفة بضربة عسكرية، لكونها إحدى أكثر المناطق توليدًا لـ «الإرهاب».

ولم تتوقَّف تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن وصف اليمن بأنَّه دولة خطيرة مِن النَّاحية الأمنية. وعلى إثر ذلك، واجهت اليمن ضغوطًا هائلة لإرغامها على الالتحاق بقاطرة «الحرب على الإرهاب»، وتقديم تنازلات كثيرة وكبيرة للولايات المتَّحدة.[29]

قوبلت السِّياسة الأمريكية تجاه اليمن باستجابة نظام «صالح» لكلِّ متطلَّبات الإدارة الأمريكية، والانخراط في مشروعاتها، سواء المتعلِّقة بـ«الحرب على الإرهاب»، أم بتسوية الصِّراع مع الكيان الصُّهيوني، في مقابل غضِّ الطَّرف عن تجاوزات نظام «صالح» للدِّيمقراطية، وانتهاكاته لحقوق الإنسان. ومع تكرُّر زيارة «صالح» لواشنطن، وزيارة عدد مِن المسؤولين الأمريكيين لليمن، بدت نتائج الاتِّفاقات غير المعلنة تتَّخذ طريقها للواقع، مِن خلال قرارات حكومية، وتشكيلات عسكرية وأمنية بدأ الإعلان عنها[30]، باتِّفاق أمريكي، وعقود تدريب وتسليح، واتِّفاقات أمنية متعدِّدة، بعضها معلن وبعضها طي الكتمان.[31]

فعليًّا تحقَّق التَّدخُّل الأمريكي في اليمن، في عهد نظام «صالح»، في العقد الأوَّل مِن الألفية الثَّالثة، فقد كانت الأجواء اليمنية كلًّا مباحًا ومسرحًا مفتوحًا للطَّيران والاستخبارات الأمريكية، حيث يجري قصف المتَّهمين بـ«الإرهاب»، والقضاء عليهم، من دون أيِّ اعتبار للسِّيادة، وخارج إطار الدُّستور والقوانين اليمنية، ومع إغفال دور الأجهزة الأمنية والقضائية اليمنية، ومِن غير محاكمة قضائية. وفي مقابل ذلك، أخذ «صالح» الضّوء الأخضر بالاستبداد بالسُّلطة، وتمكين أسرته مِن أجهزة عسكرية وأمنية موالية له، وتوريث الحكم لابنه «أحمد»، وتقليص دور «الإسلاميين»[32].

ومع انطلاق ثورة 11 فبراير انخرطت واشنطن عبر سفارتها بصنعاء، ونشاطها الدُّبلوماسي في المنطقة، في جهود احتواء الثَّورة، مِن خلال الوقوف خلف لافتة «دول التَّعاون الخليجي»، نظرًا لحساسية التَّدخُّل الأمريكي في الشَّأن اليمني لدى اليمنيِّين. وساندت واشنطن رؤية السُّعودية للثَّورة بأنها «أزمة سياسية» لا «ثورة شعبية»، ودعمت «المبادرة الخليجية» بصيغتها السُّعودية، وفرضت ضغوطها على جميع الأطراف للتَّوقيع عليها، وعدّها الحلَّ الأوحد والأمثل للأزمة[33]. وكانت الولايات المتَّحدة مِن ضمن الدُّول العشر الرَّاعية لـ«المبادرة».

حافظت الولايات المتَّحدة على حضورها في إدارة المرحلة الانتقالية، واتِّصالها بجميع الأطراف، وهي ترصد مشهد مآلات دول «الرَّبيع العربي»، وهي تعود للهوية الإسلامية والقوى الوطنية المستقلَّة، بل وتشارك في تشكيل المشهد على مستوى المنطقة عمومًا؛ لذا ساندت تحرُّك الجيش المصري[34] ضدَّ السُّلطة المنتخبة، في 3 يوليو 2013م، بقيادة اللِّواء عبد الفتَّاح السِّيسي، مدعومًا بالسُّعودية والإمارات، وغضَّت الطَّرف عمَّا ارتكبه مِن انتهاكات وقتل، من دون أيِّ تحرك رافض لهذا التَّحوُّل مِن الدِّيمقراطية إلى العنف والبطش والاستبداد[35]. ومِن المستحيل أن تسمح واشنطن بأيِّ تغيير يناقض ويهدِّد مصالحها ومصالح «إسرائيل» في المنطقة.

لم يكن نهج واشنطن في اليمن مختلفًا عمَّا حدث في مصر، فقد سمحت للسُّعودية والإمارات بقيادة الثَّورة المضادَّة في اليمن، في وقت مبكِّر، إذ لا يمكن أن تقود دولتان خليجيَّتان المشهد في المنطقة عمومًا بدون رضا أمريكي، باعتبار المنطقة محميَّة أمريكية- بريطانية بالأساس، ونظاما الرِّياض وأبو ظبي أدنى مِن أن يتحوَّلا في سياستهما الخارجية إلى أداء أدوار لا تتَّفق مع حقيقة أدوارهما الوظائفية. ولم تكن مواقف واشنطن مِن ثورة 11 فبراير إلَّا مِن قبيل المناورة، والبحث عن بدائل متوفِّرة، لتجاوز المرحلة الحرجة، ثمَّ العمل على عودة الأمور إلى اتِّجاه معاكس[36].

وقد كان تحرُّك جماعة الحوثي المسلَّح، مِن صعدة وحتَّى اقتحام صنعاء، لإسقاط العملية الانتقالية للسُّلطة، بحسب النَّاطق الرَّسمي باسم جماعة الحوثي، محمَّد عبد السَّلام، بتنسيق مع سفارات أجنبية[37]، وفي مقدِّمتها بالطَّبع الأمريكية والبريطانية.

والشَّواهد على علاقة جماعة الحوثي بالولايات المتَّحدة في حركتها، واستيلائها على صنعاء بقوَّة السِّلاح، كثيرة، فاقتحامها المعسكرات والمؤسَّسات السِّيادية والأمنية، بما فيها تلك المرتبطة بالولايات المتَّحدة، وأخذها للأسلحة الأمريكية والملفَّات الأمنية مِنها، مع عدم تصنيف الإدارة الأمريكية الجماعة رغم كلِّ ما قامت به مِن جرائم وعنف وإرهاب، محلِّيًّا وإقليميًّا، بأنَّها جماعة «إرهابية»[38]، ورفضها لأيِّ حسم عسكري باتِّجاه صنعاء، كما صرَّح رئيس مجلس النُّوَّاب اليمني، سلطان البركاني، مؤخَّرًا[39]- مؤشِّرات على طبيعة الرِّعاية التي تحظى بها الجماعة أمريكيًّا.

فضلًا عن ذلك، دخول واشنطن في شراكة مع الجماعة فيما تعدّه حربًا على «الإرهاب»، في حين لا تمتلك هذه الجماعة أيَّ شرعية دستورية، أو قانونية، أو سياسية، أو شعبية، لتكون شريكًا أمنيًّا لدولة عظمى. بل لقد صُنِّفت الجماعة ضمن دول الخليج والجمهورية اليمنية بأنّها جماعة «إرهابية»!

اليوم، وبعد ثماني سنوات مِن الحرب، تبدو واشنطن كأنَّها حقَّقت جملة مِن الأهداف والأجندات الخاصَّة بها في اليمن، واكتفت بهذا الحدِّ مِن الصِّراع، لتعيد صياغة المشهد اليمني وفق تسوية سياسية جديدة، تتجاوز المرجعيَّات الثَّلاث. وممَّا تحقَّق لها مِن أهداف وأجندات ما يأتي:

القضاء على الحلم الإسلامي:

كان هدفُ مرحلة الثَّورة المضادَّة «الإسلامَ السِّياسي»، إذ بات هذا الأمر تهمَّة إجرامية في المنطقة العربية، تعمل الحكومات في دول الخليج، ومصر وغيرها، توجِّهها إلى العلماء والدُّعاة ورموز العمل الإسلامي، والجماعات والحركات التي شاركت في الثَّورات الشَّعبية وسعت إلى التَّغيير. بل، إن بعض هذه الدُّول أضافت جماعة «الإخوان المسلمين» وغيرها مِن الجماعات إلى قائمة «الإرهاب»، وذلك زيادة في المعاداة لها، وتوظيف القوانين ضدَّها، وحشد المجتمع الدّولي للحرب عليها.

إبقاء اليمن ضعيفًا وفي حالة التَّبعية:

إنَّ يمنًا موحَّدًا، قويًّا، وديمقراطيًّا، وصاعدًا في نظرهم هو إخلال بالأمن الإستراتيجي الذي دأبت القوى الغربية المستعمرة على فرضه، مِن خلال معادلات تقضي بوجود دولِ توازنٍ محوريٍّ مع دولِ هامشٍ ضعيفة وتابعة. لهذا، فإنَّ سياسة إضعاف اليمن ظلَّت نهجًا متَّبعًا منذ خروجه مِن هيمنة حُكم الإمامة شمالًا، والاحتلال البريطاني جنوبًا، كي لا يمثِّل تهديدًا لعامل التَّوازن في المنطقة.

تأمين طرق الملاحة الدّولية:

منذ افتتاح قناة السُّويس، ازدادت أهمية مضيق باب المندب بشكلٍ إستراتيجي، إذ بات أحد أهمِّ الممرَّات العالمية، نظرًا لمرور أغلب خطوط النَّقل والطَّاقة منه؛ ومن هنا فإنَّ وقوع هذا المضيق في يد دول قويَّة، ومستقلَّة، ومسيطرة، سيعني بالضَّرورة تهديد مصالح القوى العظمى، والتَّأثير في اقتصاديَّاتها وسياساتها. وهو ما دفع بالفعل للتَّدخُّل الأممي، بموجب قرار مجلس الأمن، رقم (2216)، في 14 أبريل 2015م، تحت الفصل

السَّابع مِن ميثاق الأمم المتَّحدة. وفضلًا عن ذلك هناك اهتمام وحضور في منطقة المخا وجزيرة ميون (بريم) المطلَّتين على المضيق، ويجري الحديث عن بناء مطارات[40] وقواعد عسكرية[41] في تلك المنطقة.

- ضمان الهيمنة الغربية والأمن الإسرائيلي:

يُعَدُّ أمن دولة «إسرائيل» مِن أهم القضايا الإستراتيجية في السِّياسة الخارجية للولايات المتَّحدة، وهذا ما يدفع واشنطن للقضاء على أيِّ مخاطر محتملة يمكن أن تهدِّد وجودها، أو تفوُّقها على دول المنطقة. ومؤخَّرًا تعمل دولة الإمارات على استضافة وفود إسرائيلية مختلفة إلى جزيرة سقطرى، بطابع سياحي، في حين تقوم على بناء قاعدة عسكرية في الأرخبيل، بعيدًا عن أيِّ إقرار مِن الحكومة الشَّرعية.[42]

النَّفاذ إلى السَّاحة اليمنية عسكريًّا وأمنيًّا:

سبق أن أشرنا إلى وجود مساعٍ إماراتية لإنشاء قواعد عسكرية وحضور أمني إسرائيلي وغربي، في الجزر والسَّواحل اليمَنية، بالإضافة إلى وجود بعثات أمنية في مناطق متعدِّدة للعمل على ما تعدّه واشنطن حربًا على «الإرهاب»، ومن ذلك مدينة عدن وقاعدة العند بلحج، وفي المهرة[43]. وقد أكَّد البيت الأبيض وجود قوَّة أمريكية جرى نشرها في اليمن، مكوَّنة مِن عدد مِن الأفراد العسكريين، للقيام بعمليَّات ضدَّ تنظيم «القاعدة» وتنظيم «الدَّولة». جاء ذلك في رسالة مِن الرَّئيس الأمريكي إلى الكونغرس[44].

هذا الوجود العسكري والأمني الأمريكي يمكن أن يتطوَّر مستقبلًا في ظلِّ عجز الدَّولة اليمنية وضعف الحكومة، وتخادم دولتي «التَّحالف» مع الأجندات الأمريكية والبريطانية في المنطقة.

- تحقيق مردود اقتصادي:

حقَّقت الولايات المتَّحدة مِن وراء الحرب على اليمن أرباحًا كبيرة جدًّا، وعوائد مالية ضخمة، تمثَّلت في عقود البيع والتَّسليح والتَّدريب والدَّعم اللُّوجستي التي قدَّمتها واشنطن للرِّياض، خلال فترة الحرب، والتي تجاوزات مئات المليارات مِن الدُّولارات[45]. إذ عقدت صفقات مع السُّعودية والإمارات، قيمتها (68.2) مليار دولار، مقابل أسلحة وذخائر وأنظمة وتدريبات عسكرية، منذ بداية حربهما مع اليمن. والصَّفقات التي تعقدها واشنطن أكثر بكثير ممَّا يجري الإعلان عنه، بحسب معلومات جمعها مرصد المساعدة الأمنية (SAM). وتُشير معلومات المرصد إلى حجم الصَّفقات المُبرمة التي تشمل صفقات تجارية، بالإضافة إلى الصَّفقات الحكومية للأسلحة، ويدلُّ ذلك أنَّ عمق التَّدخُّل

الأمريكي في حرب اليمن أكبر بكثير ممَّا يتصوَّره البعض. ويوازي المبلغ الذي جريإنفاقه على الأسلحة (17) ضعف المبلغ الذي ناشدت الأمم المتَّحدة بندائها الإنساني لجمعه لليمن عام 2019م، والبالغ (4) مليارات دولار[46].

تعزيز حالة ارتهان السُّعودية والخليج للحماية الأمريكية:

ظلَّت السُّعودية تحت الحماية الأمريكية منذ ظهور الآبار الغنية بالنَّفط، شرقي البلاد، إذ ارتبطت مصالح واشنطن بالنَّفط بشكل إستراتيجي، وبخاصَّة أنَّ النَّفط مصدر حيوي للطَّاقة، ويدخل في معظم الصِّناعات. وبكون السُّعودية الدَّولة الأولى في حجم الاحتياطات النَّفطية، وفي إنتاج النَّفط، تبوّأت مكانة مهمَّة في السِّياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

مع مطلع الخمسينيَّات مِن القرن الماضي، تحوَّل النِّظام المصري، بزعامة جمال عبد النَّاصر إلى النَّهج الاشتراكي القومي الثَّوري. وكان عبد النَّاصر يطمع إلى توسيع نفوذ مصر في المنطقة، مِن خلال دعمه للثَّورات والانقلابات العسكرية التي سادت المنطقة في تلك الفترة. وبالطَّبع، فقد كانت السُّعودية إحدى الدُّول التي سعى عبد النَّاصر لمدِّ نفوذه إليها، لما تمتلكه مِن ثروة نفطية مهولة، غير أنَّ أطماعه اصطدمت بعدَّة عقبات، خاصَّة بعد إخفاق تجاربه في سوريا واليمن.

في عام 1979م، قامت ثورة شيعية ضدَّ نظام «الشَّاه» في إيران، بقيادة المرجع الشِّيعي «روح الله الخميني»، وتمكَّنت مِن تأسيس نظام جمهوري، وفق رُؤية الشِّيعة «الاثني عشرية». وتوجُّه النِّظام الجديد في طهران إلى تصدير الثَّورة في المنطقة، وهذا مثَّل عامل تهديد لدول الخليج الأخرى، فباتت بحاجة إلى حماية دولية، ولاسيّما أنَّ التَّنافس الدّولي عليها بات متزايدًا.

تاليًا، جاء تهديد النِّظام العراقي لدول الخليج عام 1990م ليسبغ المزيد مِن ارتهان دول الخليج للحماية الأجنبية، في ظلِّ اختلال موازين القوى. فقد تسبَّب غزو العراق للكويت بدخول القوَّات الأمريكية والبريطانية إلى المنطقة بشكل مباشر، وإخضاع دول المنطقة لعقود حماية جديدة[47] مع واشنطن ولندن، لضمان أمنها وسلامة مصالحها.

بعد إسقاط نظام البعث في العراق، عام 2003م، وغزوه مِن قبل القوَّات المشتركة (الأمريكية البريطانية)، أحيا الغرب مرَّة أخرى التَّهديد الإيراني مِن مرقده، ليتيح لنظام الملالي في طهران التَّمدُّد في كلٍّ مِن: لبنان، والعراق، واليمن، وسوريا؛ كلُّ ذلك مِن أجل خلق تهديد جديد لدول الخليج يفضي بها إلى البقاء تحت الحماية الأمريكية.

الضَّغط على إيران في الملفِّ النَّووي:

استُخدمت قضية اليمن ورقة في التَّفاوض الأمريكي- الإيراني، بشأن الملفِّ النَّووي لإيران[48]، وخضع الشَّأن اليمني للمساومات السِّياسية بين الطَّرفين، باعتبار أنَّ إيران باتت فاعلًا إقليميًّا حاضرًا بقوَّة في المشهد اليمني، خصوصًا بعد سقوط صنعاء بيد حلفائها (جماعة الحوثي)، في 21 سبتمبر 2014م.

وقد أشار وزير الإعلام في الحكومة اليمنية، المعترف بها دوليًّا، معمَّر الإرياني، إلى أنَّه مِن غير الممكن «الحديث عن خفض التَّصعيد والحلِّ السِّلمي للأزمة اليمنية بمعزل عن مفاوضات العودة إلى الاتِّفاق النُّووي الإيراني». لافتًا انتباه العالم إلى أنَّ هناك العديد مِن التَّنازلات يجري تقديمها في المفاوضات، غير المباشرة بين واشنطن وطهران، فيما يتعلَّق بإحياء الاتِّفاق النَّووي (2015م)، على حساب الأمن العالمي، وبخاصَّة في الشَّرق الأوسط.[49]

الأطراف الإقليمية:

السُّعودية:

ظلَّت السُّعودية حاضرة في المشهد اليمني، منذ بروزها على المسرح الدّولي، إذ دخلت في صراع مع المملكة المتوكِّلية في وقت مبكِّر. ومع مساعي اليمنيِّين لإسقاط نظام «الإمامة»، رغبة في إقامة نظام جمهوري، تحوَّل النِّظام السُّعودي إلى داعم للحكم الإمامي، ضدَّ القوى المطالبة بالتَّغيير والإصلاح. هذا التَّحوُّل تعزَّز مع تدخُّل النِّظام المصري، بزعامة جمال عبد النَّاصر، في اليمن لمناصرة قوى الثَّورة، حيث باتت السُّعودية في حالة حرب غير معلنة مع قوى التَّغيير الجمهوري التي تدعمها القاهرة.

في الجنوب، وبعد قيام نظام اشتراكي ثوري، عام 1967م، أصبحت السُّعودية مهدَّدة مِن قبل الاتِّحاد السُّوفييتي الذي أصبح حاضرًا بقوَّة في جنوب اليمن، على المستوى السِّياسي والعسكري، وهذا دفعها إلى التَّحالف مع النِّظام الجمهوري في الشَّمال لمواجهة التَّهديد القادم مِن عدن (عاصمة الجنوب).

مع تقارب نظامَي الحكم، في شطرَي اليمن الشَّمالي والجنوبي، سعت السُّعودية لإحباط الوحدة اليمنية، لكن وبالرَّغم مِن ذلك جرى الإعلان عن قيام الوحدة في 22 مايو 1990م، ودخل النِّظام الجديد الحاكم في صنعاء في امتحان حسن نوايا مع الجارة الكبرى على إثر غزو العراق للكويت، إذ كان موقف صنعاء يميل إلى بغداد أكثر مِنه إلى الرِّياض؛ وهو ما دفع السُّعودية لاحقًا لدعم الانفصال عام 1994م.

ومع انطلاق ثورة 11 فبراير المطالبة بإسقاط نظام «صالح»، نحت السُّعودية باتِّجاه دعم «صالح» ضدَّ الثَّورة، لإيقاف المدِّ الثَّوري الجديد قبل أن يتحوَّل إلى ظاهرة عارمة في المنطقة، ويهدِد النِّظام الملكي في السُّعودية. غير أنَّ «صالح» لم يتمكَّن مِن القضاء على الثَّورة، وهذا دفع السُّعودية لاحتواء الثَّورة مِن خلال ما أُطلق عليه بـ«المبادرة الخليجية».

لم تتحرك السعودية لمنع جماعة الحوثي في اقتحام العاصمة اليمنية صنعاء، عام 2014م، في سبيل إضعاف قوى «الإسلام السِّياسي»، وإنهاء الحراك الثَّوري الذي كان في حال نجاحه سيلهِم شعوب الخليج للانتفاضة طلبًا لقيام أنظمة جمهورية ديمقراطية؛ غير أنَّ إخفاق المخطَّط الهادف لوقوع مواجهات دموية عنيفة بين جماعة الحوثي وحزب «الإصلاح»، في صنعاء، وتغلُّب الحوثيين على المشهد، وانقلابها على الدَّولة كاملة، خلط أوراق السُّعودية، وقاد إلى صراع متعدِّد الأطراف والأقطاب.

وجدت السُّعودية نفسها مدفوعة للتَّدخُّل بشكل عسكري في اليمن، نتيجة تعاون جماعة الحوثي مع إيران، وإرسال الأخيرة أسلحة مختلفة للجماعة، فيما بدا أنَّه انتصار لطهران، فأطلقت الرِّياض «عاصفة الحزم»، تحت لافتة «التَّحالف العربي». وعوضًا عن القضاء على جماعة الحوثي اتَّجهت سياسة السُّعودية والإمارات لخلق قوى يمنية متعدِّدة متنازعة، يمتلك كلٌّ منها رؤية مغايرة لليمن والدَّولة، ولدى كلٍّ منها قوَّاته ومعدَّاته وأسلحته الخاصَّة، وجغرافيَّته التي تخضع لسلطته خارج هيمنة الدَّولة.

كان للدور السعودي تجاه اليمن خلال ثمانية سنوات من الحرب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أثر في:

إضعاف قوى الإسلام السِّياسي وإضعافها، ودفعها إلى التَّراجع والتَّخلِّي عن طموحاتها السِّياسية. فقد بات حزب «الإصلاح»، الذي استهدفته جماعةُ الحوثي، واستهدفته كذلك بقايا نظام «صالح»، و«المجلسُ الانتقالي» الجنوبي (الدَّاعي للانفصال والموالي للإمارات)، ومجاميعُ سلفية في عدن وتعز وغيرها، وتنظيمُ «القاعدة»، ومجاميعُ ناصرية- ضعيفًا جدًّا، وقُلِّص حضوره ودوره، وضُربت مقرَّاته ومؤسَّساته، وتعرَّضت قياداته ورموزه للاختطافات، والإخفاء القهري، والسَّجن والتَّعذيب، والاغتيالات.

أدَّى انقلاب 2014م إلى إسقاط حكومة الوفاق الوطني، وما تمثِّله من رمزية لثورة 11 فبراير، وإقصاء شباب الثَّورة عن المشهد. وعملت السُّعودية على تمكين كلِّ المناوئين للثَّورة في السُّلطة، على مستوى الرِّئاسة، ورئاسة الحكومة والوزارات، ومجلس النُّوَّاب، وأجهزة الجيش والأمن، والخارجية والإعلام. وبات رموز الثَّورة مهجَّرين أو مخفيين أو مطاردين أو مأسورين أو اغتالتهم أيادي المليشيا هنا وهناك.

وإضعاف القوى الوطنية المناوئة للهيمنة الدّولية والإقليمية وإزاحتها من المشهد لمصلحة قوى تابعة ومرتهنة للخارج. فغالب الوجوه التي مُكِّنت في المناصب القيادية والوظائف العليا للدّولة تابعة وموالية لقوى خارجية، إمَّا للسُّعودية أو الإمارات، أو لأنظمة غربية أخرى.

وإضعاف الاقتصاد اليمني وإفقاده المكاسب التي حقَّقها خلال عقود من قيام الجمهورية والوحدة، وإعادة الواقع في اليمن إلى مستوى من الانهيار والتَّخلُّف، وهو ما يصعِّب قدرة أيِّ فريق وطني على معالجته والنُّهوض به مجدَّدًا. فموارد الدّولة باتت بيد

القوى المليشاوية المتنفِّذة في الشّمال والجنوب، وكثير مِن البنى التَّحتية جرى تدميرها أو قصفها تحت ذريعة الحرب، سواء مِن قبل جماعة الحوثي أم «التَّحالف»، أم قوَّات «المجلس الانتقالي»، أم غيرها. وباتت العملة اليمنية في أدنى مستوياتها، حيث تجاوز صرف الدُّولار الواحد مبلغ 1100 ريال يمني، وصرفُ الرِّيال السُّعودي 300 ريال يمني. هذا فضلًا عن الحصار المفروض على اليمن.

ومن إضعاف الدَّولة، وتقسيم اليمن إلى محميَّات خاصَّة لقوى متصارعة تستند في شرعيَّتها إلى السِّلاح والدَّعم الخارجي. فمعظم محافظات الشَّمال باتت محكومة منذ 2014م بسلطة جماعة الحوثي، والسَّاحل الغربي بات محكومًا بما أطلق عليه «القوَّات المشتركة»، بقيادة العميد طارق صالح، والجنوب منقسم بين قوَّات تابعة لـ «المجلس الانتقالي» الجنوبي، وقوَّات تابعة للحكومة الشَّرعية، وهناك مناطق تابعة لنفوذ المقاومة الشَّعبية. وقد جرى تسكين هذه القوى في جسد الدَّولة، مِن خلال الإعلان عن مجلس القيادة الرِّئاسي الذي ضمَّ قيادات هذه القوى.

وفي حين أرادت السُّعودية مواجهة إيران في اليمن، حافظت إيران على دعم حلفائها بالسِّلاح والإمكانات والخبرات والموارد، وهذا دفع الرِّياض إلى التفاوض مع طهران مؤخَّرًا، وطرح اليمن ضمن قضايا التَّفاوض، في حين رفضت إيران ذلك، إذ صرَّح وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللّهيَّان، في 19 مارس 2023م، بأنَّ الوضع في اليمن شأن داخلي.

إيران:

نشأت الجمهورية الإيرانية عام 1979م، على أساس مذهبي طائفي، وبروح ثورية تنزع إلى التَّوسُّع في المنطقة، مبشِّرة بنصرة المظلومين والمستضعفين أمام ما تصفها بـ «قوى الاستكبار العالمي». ورغم موقف اليمن المساند للعراق في حربه ضدَّ إيران، خلال فترة الثَّمانينيَّات مِن القرن الماضي، إلَّا أنَّ الضَّربات التي وجِّهت للعراق منذ عام 1990م، مكَّنت طهران مِن استعادة عنصر المبادرة في اختراق المنطقة، بما في ذلك اليمن، حيث نشطت في الاتِّصال والتَّواصل مع مكوِّنات يمنية عدَّة، وبالأخصِّ مِنها المكوِّن الزَّيدي باعتبار القواسم المشتركة مع نظام الملالي في طهران.

استطاعت أسرة بدر الدِّين الحوثي تصدُّر المشهد الزَّيدي برؤية متقاربة مع المذهب

«الاثني عشري»، ومع فكر مرشد الثَّورة الإيرانية «الخميني»، عامدة إلى تشكيل تنظيم مسلَّح، أخذ بالظُّهور على شكل قوَّة متمرِّدة على الدَّولة منذ عام 2003م، ليخوض ستَّة حروب معها منذ عام 2004م وحتَّى عام 2010م. وفي عام 2011م، شارك التَّنظيم في الحراك الثَّوري الشَّعبي ضدَّ نظام «صالح»، تحت مسمَّى «أنصار الله»، ثمَّ أجاد لعبة التَّحالفات السِّياسية والعسكرية لتحقيق مكاسب على الأرض، ليبدأ في إسقاط محافظتي صعدة ثمَّ عمران بقوَّة السِّلاح، وصولًا إلى العاصمة صنعاء. ومع تمكن جماعة الحوثي مِن إسقاط صنعاء، بتحالفها مع «صالح»، وبدعم خليجي، فرضت تحوُّلًا جديدًا في المشهد العسكري والسِّياسي، وباتت القوَّة المتغلِّبة على السَّاحة، وظهرت علاقتها مع إيران بقوَّة باعتبارها الدَّاعم الرَّئيس.

وقد كشف رئيس الأركان الإيراني، اللِّواء محمد باقري، في مقابلة لمحطَّة «فونيكس» الصِّينية، عن دعم بلاده للحوثيِّين، قائلًا: إنَّ المساعدة تقتصر على الجوانب الاستشارية والفكرية، وأنَّ الحرس الثَّوري هو مَن أخذ المهمَّة على عاتقه؛ مشدِّدًا على أنَّ الجمهورية الإسلامية ستقف إلى جانب الشَّعب اليمني حتَّى يتمكَّن مِن إبعاد هذا العدوان عن بلاده.[50]

وخلال ثماني سنوات مِن الحرب في اليمن، استطاعت إيران تحقيق الأهداف والأجندات الآتية:

- إيجاد نفوذ لها على المشهد الإقليمي جنوب الجزيرة العربية، وحول خليج عدن وباب المندب، بما تحمله هذه الجغرافيا مِن أهميَّة دولية، مِن خلال خلق كيان سياسي عسكري موالٍ لها.

- تطويق النِّظام السُّعودي مِن الجنوب، بعد أن باتت العراق وسوريا ولبنان ساحات محسوبة على طهران، فيما لا يزال الوجود الشِّيعي في الكويت والبحرين، والمنطقة الشَّرقية في السُّعودية، يشكِّل بيئة مهيَّئة لأيِّ تحوُّل في موازين القوى. وقد سجَّلت وسائل الإعلام تصريح مندوب مدينة طهران في البرلمان الإيراني، علي رضا زاكاني، المقرَّب مِن المرشد الإيراني علي خامنئي، في 20 سبتمبر 2014م، بأنَّ «ثلاث عواصم عربية أصبحت اليوم بيد إيران، وتابعة للثَّورة الإسلامية»، وأنَّ صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرَّابعة التي باتت في طريقها للالتحاق بالثَّورة الإيرانية.

- إضافة ورقة جديدة بيد النِّظام في مفاوضاته مع القوى الغربية، فضلًا عن رفع أسهمه لديها في حال رغبت في التَّحالف معه ضدَّ القوى السُّنِّية في المنطقة.

- جعل اليمن منطلقًا لتنفيذ هجمات مسلَّحة ضدَّ الأطراف المعادية لها، مِن خلال

قوى يمنية، لتدير طهران حروبها مع خصومها بالوكالة. وهو ما جرى ترجمته مِن قبل جماعة الحوثي في استهدافها للسُّعودية، والملاحة الدّولية في خليج عدن والبحر الأحمر، بل وبحر العرب.

- استنزاف الاقتصاد السُّعودي في حروب مُنهِكَة له، وتهديد الأمن السُّعودي، وهو ما يعني تحسين شروط التَّفاوض مع الرِّياض. وهذا ما دفع الرِّياض مؤخَّرًا للتَّحاور بشكل مباشر مع طهران وتقديم تنازلات عدَّة لمصلحة تأمين أجوائها ومصالحها.

الإمارات:

لم تكن الإمارات حتَّى وقت قريب دولة ذات تأثير إقليمي في المنظور السِّياسي، إذ إنَّها لا تمتلك مؤهِّلات التَّأثير الإقليمي نظرًا لطبيعة المساحة المحدودة، والجغرافيا الهامشية، والتِّعداد السُّكَّاني الضَّئيل، وافتقاد العوامل التَّاريخية والحضارية. غير أنَّ عامل فائض الثَّروة النَّفطية أتاح لـ «أبو ظبي» قدرًا كبيرًا مِن القوَّة الاقتصادية والمالية، وهذا جعلها في العقود الثَّلاثة الأخيرة حاضرة بقوَّة على الصَّعيد الدّولي. كما أنَّ تصدُّرها الثَّورة المضادَّة -منذ عام 2013م- جعلها دولة حاضرة بقوَّة في ملفَّات عدَّة في المنطقة، كمصر وسوريا وليبيا واليمن والسُّودان والصُّومال، وغيرها مِن المناطق المتوتِّرة.

وقد أتاح القلق السُّعودي مِن الثَّورات الشَّعبية التي اجتاحت المنطقة عام 2011م إلى انخراط الإمارات في تحالف معها لإعادة تشكيل المشهد في المنطقة، بما تملكه السُّعودية مِن تأثير إقليمي ودولي، وما تشكِّله مِن قوَّة اقتصادية، وما تملك مِن مكانة دينية.

يمنيًّا، كانت الإمارات مِن ضمن دول الخليج المعنية بـ«المبادرة الخليجية»، كما كانت مِن بين الدُّول الرَّاعية لها[51] [52]، ودعمت «المجلس الانتقالي»، والمليشيا التَّابعة له، في كلِّ ممارساته تجاه «هادي»، والحكومة الشَّرعية، والقوى الوطنية الموالية لها. كما دعمت العميد طارق صالح، ابن شَّقيق الرَّئيس «صالح»، الذي سبق له التَّحالف مع جماعة الحوثي في إسقاط صنعاء ومواجهة «التَّحالف»، وذلك لإنشاء مليشيا تابعة له، مِن بقايا القوَّات الموالية لـ «صالح»، مع تمكينه مِن التَّمدُّد في السَّاحل الغربي انطلاقًا مِن ميناء المخا، وعلى امتداد ساحل باب المندب، ليشكِّل ذلك حصارًا على محافظة تعز، حيث قوى الثَّورة والمقاومة الشَّعبية.

فضلًا عن ذلك، كانت الإمارات ضمن «اللَّجنة الرُّباعية»، التي عملت على إدارة الصِّراع بين القوى اليمنية، وتولَّت تشكيل المشهد بتعاون وتكامل بين الدُّول الأعضاء. وخلال ثماني سنوات مِن الحرب في اليمن، استطاعت الإمارات تحقيق الأهداف والأجندات الآتية:

- ضرب قوى الإسلام السِّياسي وإضعافها ودفعها للتَّراجع والتَّخلِّي عن طموحاتها السِّياسية. فقد كانت الإمارات مِن أوائل الدول التي طلبت مِن الرَّئيس «هادي» إقصاء حزب «الإصلاح» عن المناصب الحكومية والمهام القيادية في الدولة[53]. ثمَّ شاركت مع السُّعودية في دعم الحوثيين ونظام «صالح» ضدَّ «الإصلاح» في صنعاء، كما دعمت «المجلس الانتقالي» ضدَّ «الإصلاح» في الجنوب، ودعمت مجاميع سلفية وناصرية للعمل ضدَّ «الإصلاح» في تعز.

- ضرب قوى الثَّورة وإضعافها، وتشويه الثَّورة، وتحطيم أيِّ آمال للشَّعب اليمني في نجاح ثوراته المتطلِّعة للحرِّية والتَّغيير، كما فعلت في مصر وسوريا وليبيا وغيرها مِن الدُّول.

- ضرب القوى الوطنية المناوئة للهيمنة الدّولية والإقليمية، وإزاحتها مِن المشهد لمصلحة قوى تابعة ومرتهنة للخارج، سواء كانت في «المؤتمر الشَّعبي العام»، أو في «الإصلاح»، أو في غيرها مِن الأحزاب والكيانات والجماعات الدَّعوية.

- ضرب الاقتصاد اليمني وإفقاده المكاسب التي حقَّقها خلال عقود مِن قيام الجمهورية والوحدة، وإعادة الواقع في اليمن إلى مستوى مِن الانهيار والتَّخلُّف، مع السَّعي للتَّمكُّن مِن موانئه وسواحله وجزره وثرواته.

- إضعاف الدَّولة، وتقسيم اليمن إلى محميَّات خاصَّة لقوى متصارعة تستند في شرعيَّتها إلى السِّلاح والدَّعم الخارجي؛ وهو ما عملت عليه بالتَّعاون مع السُّعودية في كثير مِن المحطَّات.

- تقديم اليمن كبش فداء للأطماع الأجنبية، الغربية والصُّهيونية، وقد اتَّهمت جهات سياسية واجتماعية يمنيَّة الإمارات والسُّعودية بإدخال «إسرائيل» إلى «سقطرى»، وذلك بعد أيَّام مِن كشف موقع أمريكي، متخصِّص في البحوث العسكرية والإستراتيجية، عن وصول وفود إماراتية إسرائيلية إلى الجزيرة ذات الموقع الإستراتيجي على المحيط الهندي، منتصف عام 2020م.

- إيجاد كيانات سياسية وعسكرية موالية لها، لمنحها نفوذًا على المشهد اليمني، في جنوب الجزيرة العربية، وخصوصًا في سواحل اليمن وموانئه وجزره، بما تحمله هذه الجغرافيا مِن أهميَّة لها وللمجتمع الدّولي.

- توريط النِّظام السُّعودي في الملفِّ اليمني، كي يتسنَّى لها العمل في فوضى الصِّراع على تحقيق أهدافها الخاصَّة، نظرًا لحاجة النِّظام السُّعودي ليد قذرة تتولَّى المهام التي لا يمكنه تبنِّيها رسميًّا.

خاتمة:

مرَّت -في 26 مارس الماضي -2023 الذِّكرى السَّابعة للحرب الدَّائرة في اليمن، وبات المشهد أكثر تعقيدًا مِنه قبل الحرب، إذ أسهم التَّدخُّل السُّعودي- الإماراتي، تحت لافتة مواجهة التَّدخُّل الإيراني، في تفتيت بنية الدّولة اليمنية، وإعاقة استرداد السُّلطة والقضاء على الانقلاب الذي قامت به جماعة الحوثي، في 21 سبتمبر 2014م، وفي تهديد الأمن والسِّلم الإقليميين نتيجة انهيار الاقتصاد وتشكُّل قوى متمرِّدة مسلَّحة خارج هيمنة الدّولة على السَّاحة اليمنية، في صورة مِن صور العبث الذي طال الحالة اليمنية. وبات النِّداء بإيقاف الحرب في اليمن يعلو، في ظلِّ المطالب الدّولية والإقليمية والمحلِّية.

وفي ظلِّ تحقيق أطراف الصِّراع الإقليميين والدّوليين أجنداتها الخاصَّة مِن الحرب، فإنَّها باتت أكثر قبولًا للتَّجاوب مع الدَّعوات المطالبة بإيقاف الحرب عبر تفاهمات مشتركة، ضاغطة على الأطراف المحلِّية للدُّخول في هدنة شاملة، وهي الجهات المتحكِّمة بهذه الأطراف والقادرة على إرغامها للتَّوقُّف عن القتال والانخراط في المسار السِّلمي. وهو ما جرى الإعلان عنه، في 2 أبريل 2022م، مِن خلال المبعوث الأممي إلى اليمن، «هانس غروندبرغ»، ثمَّ جرى تمديدها، ويجري الحديث حاليًّا عن توقُّف كلِّي للحرب، والتَّوصُّل إلى تسوية سياسية شاملة.

أدَّى الصِّراع إلى إضعاف الأطراف اليمنية كافَّة، وارتهانها بشكل أكبر للخارج، وعجزها عن حكم اليمن ذاتيًّا، بل مِن خلال الاستناد إلى القوى الخارجية. كما أصبح مِن الممكن القبول بأوزان هذه الأطراف اليمنية مقابل بعضها بعضًا، في معادلة: «لا يموت الذِّئب ولا تفنى الغنم». لهذا باتت القوى الإقليمية والدّولية تعيد ضبط الأطراف المحلِّية للقبول بالمسار السِّلمي والعودة إلى طاولة التَّفاوض، لكنَّه سيظلُّ سلامًا هشًّا؛ لأنَّه يتجاوز حاجات الشَّعب اليمني وخياراته، ويُغفِل تطلُّعاته وهمومه.

الهوامش والمراجع :

1. تبنَّت بريطانيا، في بيان لقادة أوروبِّيين، دعوة جميع الأطراف في اليمن إلى «إيجاد وسيلة مصالحة على أساس مبادرة مجلس التَّعاون الخليجي». انظر: المشهد اليمني ـ جدل حول مرحلة ما بعد صالح قبل حسم أمر عودته، دي. دبليو.، في: 2011/6/6م:
https://shortest.link/kOg4

2. هي مجموعة تضمُّ الدُّول والمنظَّمات الرَّئيسة المانحة لليمن، وفي مقدِّمتها دول مجلس التَّعاون الخليجي، والولايات المتَّحدة وبريطانيا، والاتِّحاد الأوربِّي، وغيرها مِن الدُّول والمنظمَّات الدّولية والأممية، وانطلقت أعمالها عام 2010م.

3. هي لجنة مشكَّلة مِن: الولايات المتَّحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات؛ لمتابعة الشَّأن اليمني. وهي التي تدير المشهد اليمني بأكمله بعيدًا عن أيِّ أطراف أخرى ثانوية. وهي مِن أبرز اللَّاعبين الدّوليين في ملف الأزمة اليمنية. وقد جرى تشكيلها في منتصف عام 2016م.

4. تحدَّثت القناة الرَّابعة البريطانية، في تحقيق استقصائي عن مدى الانخراط الحقيقي لبريطانيا في حرب اليمن. انظر: «حرب بريطانيا الخفية»: كيف انخرطت لندن في حرب اليمن؟، الجزيرة، في: 2019/4/2م:
https://shortest.link/kOiB

5. يقول رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، «توني بلير»، إنَّ «الإسلام السِّياسي» لا يزال «يشكِّل تهديدًا أمنيًّا مِن الدَّرجة الأولى»، وحذَّر مِن مخاطر وصوله حتَّى لو «تمحور بعيدًا عنَّا»؛ مصنِّفًا جماعة «الإخوان المسلمين» وغيرها سببًا رئيسًا لزعزعة الاستقرار في جميع أنحاء الشَّرق الأوسط وما بعده. انظر: «تهديد أمني»: توني بلير يحذِّر مِن «الإسلام السِّياسي»، وكالة الأناضول، في: 2021/9/7م:
https://cutt.us/9NC39

6. أعرب «مارتن غريفيث»، المبعوث الأممي إلى اليمن عن قلقه البالغ بشأن آثار قرار الولايات المتحدة تصنيف جماعة الحوثي منظمة «إرهابيَّة»، وأبدى مخاوفه من احتمالات أن يؤثِّر ذلك سلبًا في جهوده لجمع الأطراف معًا. انظر: قلق أممي إزاء أثر تصنيف أنصار الله منظمة إرهابية في الجهود السياسية واحتمال حدوث المجاعة في اليمن، موقع الأمم المتحدة، في: 2021/1/14م:
https://news.un.org/ar/story/2021/01/1069052

7. بلومبيرغ: السعودية تحالفت مع «القاعدة» ضد الحوثيين باليمن، عربي21، في: 2018/11/24م:
https://cutt.us/MCfVg

8. إندبندنت: بريطانيا قد تساعد في ارتكاب «جرائم حرب» باليمن، وكالة الأناضول، في: 2020/9/16م:
https://cutt.us/3R3BU

9. انظر على سبيل المثال: بالدولار... خسائر السعودية بحرب اليمن في عامها الرابع، الجزيرة، في: 2018/3/27م:
https://shortest.link/lDFu

10. 725 مليار دولار خسائر السعودية في حرب اليمن، صحيفة الشرق القطرية، في: 2018/3/28م:
https://shortest.link/kDsG

11. صحيفة تكشف دور بريطانيا في حرب السعودية باليمن، روسيا اليوم، في: 2017/11/27م:
https://cutt.us/q0m55

12. التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، مبروك ساحلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، في: 2020/12/1م:
https://www.orsam.org.tr/ar/dis-mudahaleler-ve-bunlarin-yemen-krizi-uzerindeki-etkileri/

13. باحث يمني: مهمة غريفيث انتهت في اليمن، وكالة سبوتنيك الروسية، في: 2019/5/26م:
https://cutt.us/fk8KC

14. الديمقراطية البريطانية وتقارير «الإخوان والإسلام السياسي»، عمر عاشور، الجزيرة، في: 2017/3/21م:
https://shortest.link/mp3B

15. انظر المرجع السابق.

16. ترأَّس توني بلير الحكومة البريطانية عشر سنوات، ابتداءً مِن 1997م حتَّى 2007م، وأشرك بريطانيا في الحرب ضدَّ أفغانستان والعراق إلى جانب الولايات المتَّحدة.

17. دعا للسيطرة عليه... توني بلير: الإسلام السياسي تهديد أمني من الدرجة الأولى، الجزيرة، في: 2021/6/9م:
https://shortest.link/ms48

18. ما دلالة تصريحات سفير لندن باليمن عن الحاجة لقرار أممي جديد؟، أشرف الفلاحي، عربي21، في: 2021/10/25م:
https://shortest.link/mp7X

19. ذكرى الاستقلال... ويستمر تخادم الاستعمار المحلي والخارجي، عبد الله إسماعيل، أخبار اليوم، في: 2022/12/2م:
https://akhbaralyom.net/articles.php?id=85451

20. حفظا لماء الوجه... السعودية والإمارات توقفان معارك الحديدة، الجزيرة، في: 2018/11/16م:
https://shortest.link/lpK0

21. ما هي الإستراتيجية البريطانية العسكرية في اليمن؟، أشرف الفلاحي، عربي21، في: 2021/8/11م:
https://shortest.link/msrP

22. جونسون: لا نستبعد إرسال قوات بريطانية إلى اليمن إذا طُلِب منا، إندبندنت، في: 2021/3/24م:
https://shortest.link/mswo

23. السعودية والأسلحة البريطانية: ما حجم مبيعاتها؟ وما أسباب الجدل بشأنها؟، بي بي سي، في: 2020/7/9م:
https://www.bbc.com/arabic/business-53352999

24. المحكمة العليا في لندن ترفض وقف مبيعات أسلحة للسعودية، رويترز، في: 2017/7/10م:
https://www.reuters.com/article/london-court-arms-saudi-ab3-idARAKBN19V1T9

25. السعودية والأسلحة البريطانية: ما حجم مبيعاتها؟ وما أسباب الجدل بشأنها؟، بي بي سي، في: 2020/7/9م:
https://www.bbc.com/arabic/business-53352999

26. انظر المرجع السابق.

27. انظر في هذا الشَّأن: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليمن في الفترة 2001م – 2011م، درهم الحالمي، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2013م.

28. قال الرَّئيس «صالح»، في أغسطس 2006م: «كان مِن ضمن أهداف الولايات المتَّحدة الأمريكية والكيان الصُّهيوني، بعد أحداث 11 سبتمبر، استهداف اليمن، حيث كانت المعلومات لديها أنَّ اليمن هي وكر لعناصر الإرهاب». انظر: رئيس الجمهورية يحضر اللقاء الدوري لقادة القوات المسلحة والأمن، وأشار إلى الأداء المتميز للمؤسسة العسكرية والأمنية، المركز الوطني للمعلومات، في: 2006/8/1م:
https://yemen-nic.info/presidency/detail.php?ID=11162

29. الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010م-2011م)، عبد الله عبد الحليم، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2012م: ص105:
https://shortest.link/lm9I

30. مِنها الحرس الجمهوري، وقوَّات مكافحة الإرهاب، والأمن القومي... وغيرها.

31. انظر في هذا الشَّأن: الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010م- 2011م)، عبد الله عبد الحليم، مرجع سابق: ص106- 108.

32. اليمن صعَّد صدامه مع الإسلاميين مجاراة لحرب أمريكا، الجزيرة، في: 2006/9/15م:
https://shortest.link/iNvA

33. واشنطن وقفت وراء قبول عبد الله صالح للمبادرة الخليجية، إيلاف، في: 2011/11/24م:
https://elaph.com/amp/Web/news/2011/11/697873.html

34. علاقة الجيش المصري بالولايات المتحدة علاقة إستراتيجية، وهو مدعوم بقوَّة مِن واشنطن كونه أهم ركائز سياستها في مصر. انظر: العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية: التعقيدات والخلافات والتحديات، ديفيد إم. ويتي، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، مايو 2022م.

35. الدور الأمريكي في الانقلاب على الرئيس مرسي، الشارع السياسي، في: 2022/6/16م:
https://politicalstreet.org/5206/

36. قراءة في تحولات الموقف الأمريكي باليمن، عبد الحكيم هلال، المصدر أونلاين، في: ٢٠١١/١١/٢٥م:
https://almasdaronline.com/articles/70043

37. الحوثيون: دخلنا صنعاء بالتنسيق مع عسكريين ومسؤولين وسفارات، الجزيرة، في: 2014/10/10م:
https://shortest.link/iMMk

38. رفضت واشنطن مطالب الحكومة اليمنية بشأن إدراج جماعة الحوثي ضمن قائمة «الإرهاب»، عدَّة مرَّات؛ وتكرَّر هذا الرَّفض في أثناء حروب صعدة السِّتّ، في عهد «صالح»، ثمَّ في عهد «هادي». وفي حين أقدمت الخارجية الأمريكية على تصنيف جماعة الحوثي تنظيمًا «إرهابيًا»، قبل أيَّام مِن انتهاء ولاية الرَّئيس السَّابق، «دونالد ترامب»، عادت الإدارة الأمريكية برفع اسم الجماعة مِن قائمة «الجماعات الإرهابية»، بعد أسابيع مِن وصول «جو بايدن» إلى السُّلطة، في 2021م.

39. كشف رئيس مجلس النواب اليمني، سلطان البركاني، عن توجيهات أمريكية منعت تقدُّم الجيش والمقاومة الشَّعبية نحو العاصمة صنعاء، وتحريرها من أيدي ميليشيا جماعة الحوثي. انظر: تصريح خطير لرئيس البرلمان: عندما وصل الجيش الوطني إلى فرضة «نهم» أبلغتنا أمريكا أن صنعاء خط أحمر، المصدر أونلاين، في: 2022/12/4م:
https://almasdaronline.com/articles/264801

40. مطار المخا... منفذ جوي جديد يخفف حصار «تعز» اليمنية، إندبندنت، في: 2022/11/26م:
https://shortest.link/iS8i

41. ما قصة القاعدة الجوية الغامضة التي بنيت في جزيرة بركانية يمنية؟، يورونيوز، في: 2021/5/25م:
https://arabic.euronews.com/2021/05/25/mysterious-air-base-being-built-on-volcanic-island-off-yemen

42. قاعدة عسكرية إماراتية إسرائيلية بجزيرة سقطرى اليمنية.. هذه هي الدول المستهدفة؟، الجزيرة، في: 2020/8/30م:
https://shortest.link/iSac

43. ماذا يعني تواجد قوات أمريكية بمناطق نفوذ الحكومة اليمنية؟، أشرف الفلاحي، عربي21، في: 2022/6/12م:
https://shortest.link/jN5O

44. البيت الأبيض: نشرنا قوة أمريكية في اليمن، يمن مونيتور، في: 2022/6/8م:
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/73550

45. ترامب يعلن صفقات بين السعودية وأمريكا تتجاوز 400 مليار دولار.. تعرّف على أبرزها، سي إن إن، في: 2017/5/21م:
https://arabic.cnn.com/business/2017/05/21/saudi-us-agreements-signed-trump-visit

46. التكلفة الحقيقية لصفقات السلاح الأمريكية لحلفائها في حرب اليمن، فرانك أندروز، أريج، في: 2019/4/8م:
https://shortest.link/iSv2

47. عاشت دول الخليج في حقبة الاستعمار تحت سطوة ما أطلق عليها بمعاهدات الحماية التي عقدها شيوخ وأمراء الخليج مع حكومة بريطانيا.

48. هل يحضر اليمن في المفاوضات الأمريكية الإيرانية بالدوحة؟، الخليج أونلاين، في: 2022/6/29م:
https://shortest.link/lDLU

49. في مقال له، في مركز دراسات «المحيط الأطلسي». انظر: الحكومة اليمنية تحذّر من تأثير مفاوضات النووي الإيراني على الحرب في اليمن، يمن مونيتور، في: 2022/9/9م:
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/78102

50. إيران تقر لأول مرة بدعم الحوثيين، الجزيرة، في: 2019/10/2م:
https://shortest.link/m1JB

51. أوضح اللِّواء السُّعودي المتقاعد أنور عشقي أنَّ الولايات المتَّحدة ودولة خليجية أخرى -يقصد الإمارات- دعمتا جماعة الحوثي لاقتحام صنعاء عام 2014م، بهدف ضرب «الإرهاب» و»فئة معيَّنة»، في إشارة لحزب «الإصلاح». وكشف عشقي أنَّ زعيم جماعة الحوثي عبد الملك الحوثي تقدَّم بطلب للسُّعودية بهدف دعمه شريطة تخلِّيه عن إيران، وكان ذلك بواسطة عشقي نفسه. انظر: من سلم العاصمة صنعاء للحوثيين؟، صلاح بن غالب، المشاهد، في: 2021/5/29م:
https://almushahid.net/79437/

52. اتَّهم القيادي المؤتمري ياسر اليماني السُّعودية والإمارات بإسقاط الرَّئيس «هادي» في عدن، مِن خلال انقلاب «المجلس الانتقالي» الجنوبي على الحكومة، عام 2019م. انظر: انقلاب عدن... مسؤولون يمنيون بالرياض واتهامات للإمارات والسعودية «بذبح» الشرعية، الجزيرة، في: 2019/8/11م:
https://shortest.link/m1Ub

53. الرئيس هادي يلمح لتورط أبو ظبي: الإمارات تدعم الحوثيين للتخلص من الإخوان، الخليج الجديد، في: 2014/9/14م:
https://thenewkhalij.news/article/3055

تنظيـم غولـن
والمحاولـة الانقلابية

رمضـــان يلـــدرم

setavakfi setav setavakfi
www.setav.org • kitap@setav.org
+90 (212) 395 11 00

SETA

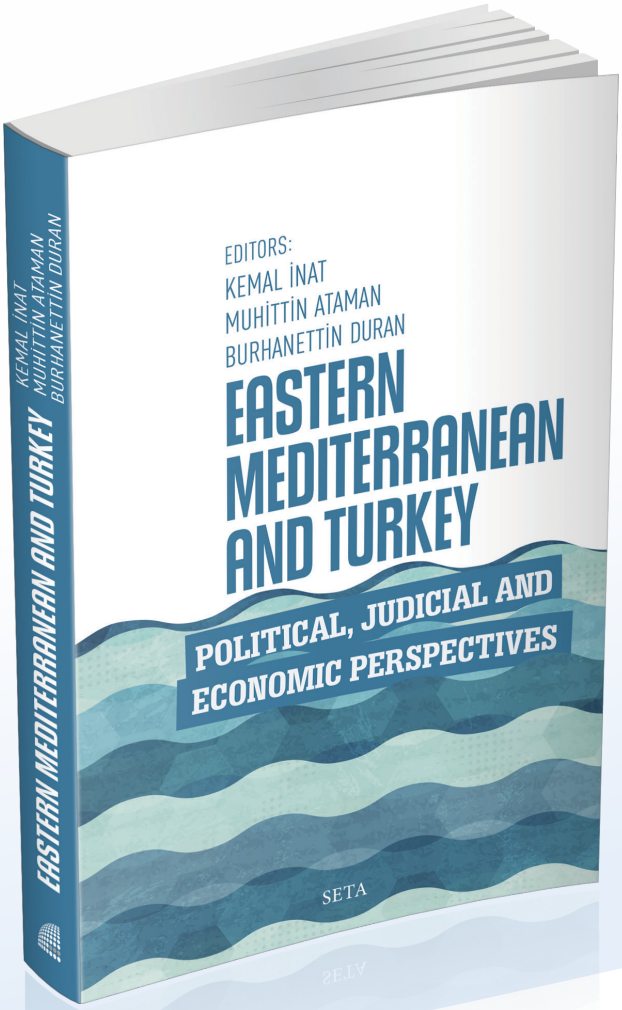

Eastern Mediterranean and Turkey

Kemal İnat, Muhittin Ataman, Burhanettin Duran

This book examines the political, legal, and economic dimensions of the Eastern Mediterranean, and brings new insights into the recent developments and Turkey's policy in the region.

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA